أثر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية على تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

The impact of political stability in the Kingdom of Saudi Arabia on achieving economic development from the point of view of faculty members

إعداد

مازن سالم مرزق القثامي العتيبي

Mazen Salem Murzuq Al-Qathami Al-Otaibi

Doi: 10.21608/ajahs.2023.319081

استلام البحث ٢٦ / ٦ / ٢٠٢٣

قبول البحث ١٦ / ٧ / ٢٠٢٣

العتيبي، مازن سالم مرزق القثامي (٢٠٢٣). أثر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية على تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٧(٢٨) أكتوبر، ٣١٧ – ٣٥٦.

http://ajahs.journals.ekb.eg

أثر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية على تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بتحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتحقيقاً لأهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتمثَّلت أداة جمع المعلومات في استبانة تكونت من (٢١) فقرةً موزعةً على محورين، محور درجة توافر الاستقرار السياسي بـ (١١) فقرة، ومحور مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية بـ (١٠) فقرات، وطُبقت الاستبانة بأسلوب الحصر الشامل على عينة مكونة من (٦٥) عضو هيئة تدريس تم اختيارها من مجتمع الدراسة المكون من (٨٠) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها أن درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية جاءت متوسطة، ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية جاء عالياً، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة حول درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير (الجنس، التخصص العلمي، سنوات في التعليم الجامعي)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة حول مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير (الجنس، التخصص العلمي، سنوات في التعليم الجامعي)، وأخيراً أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بلغت (٠,٨٩٨) ذات دلالة إحصائية بين درجة توافر الاستقرار السياسي، ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. وأوصت الدراسة بضرورة أن تُحسِّن الحكومة من أدائها حتى يتوافر رضا شعبي على أدائها، وأن تطبق سيادة القانون على الحكام والمحكومين.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، التنمية الاقتصادية، السياسة الخارجية، المتغيرات الإقليمية والدولية.

Abstract:

The study aimed to identify the degree of the political stability in the Kingdom of Saudi Arabia and its relationship to achieving the economic development from the point of view of the faculty staff. To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive survey approach. The tool for collecting information was a questionnaire consisting of (21) paragraphs distributed on two pivots, the pivot of the degree of the

availability of the political stability with (11) paragraphs, and the pivot of the level of achieving the economic development with (10) paragraphs. The questionnaire was applied using a comprehensive enumeration method on a sample of (65) faculty members selected from the study community of (80) faculty members. The study reached a number of findings: The degree of the political stability in the Kingdom of Saudi Arabia was medium, and the level of achieving the economic development in the Kingdom of Saudi Arabia was high. The findings also showed that there were no statistically significant differences between the average responses of the study sample about the degree of the availability of the political stability in the Kingdom of Saudi Arabia is attributed to the variable (sex, academic specialization, years in university education). There are no statistically significant differences between the averages of the responses of the study sample about the level of achieving the economic development in the Kingdom of Saudi Arabia attributed to the variable (sex, academic specialization, years in university education). Finally, the findings showed that there was a strong positive correlation of (0.898) with statistical significance between the degree of the political stability and the level of achieving the economic development in the Kingdom of Saudi Arabia. The study recommended the need for the government to improve its performance so that there is popular satisfaction with its performance. The rule of law shall be applied to the rulers and the ruled.

Keywords : Political Stability, Economic Development, Foreign Policy, Regional and International Variables.

أولاً: المقدمة:

يعتبر الاستقرار أحد العوامل الرئيسة والضرورية لازدهار ونمو المجتمعات، ويشكل الشرط الرئيسي للأمن والطمأنينة لدى أفراد المجتمع، وإذ فُقِد فتحدث حالة من الفوضى والاضطراب في المجتمعات، ويُعيق تقدمها.

ويُعد الاستقرار السياسي أحد أشكال الاستقرار الذي تسعى إليه أغلب النظم السياسية في العالم، إلا أن الرؤى حول تحقيقه تختلف من حالة إلى أخرى، وتتوقف إلى حد كبير على خصوصية الدول وطبيعة القيم الثقافية والتفاعلات بين القوى المجتمعية المختلفة (أبو درنة، ٢٠٢٠).

وتحرص الدول على تحقيق الاستقرار السياسي نظراً لما يحققه من قدرة على التعامل مع كافة المتغيرات الداخلية والخارجية واستيعاب التوتر الداخلي في الدولة، ومواجهة التحديات والحد من أشكال الصراعات التي تؤثر على المجتمع ككل، ودوره البارز في إحداث توازن في الدولة بين كافة المؤسسات والمجتمعات وتحقيق أي من المتطلبات للأفراد، والاستثمار الأمثل للقدرات المتاحة لتحقيق النهضة المنشودة للدولة (السرحان، ٢٠١٧ م).

وتسعى المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول إلى تحقيق الاستقرار السياسي، لقدرته على الارتقاء بالدولة، والنهوض بها في المجالات المختلفة، ومن بينها المجال الاقتصادي، ولأهمية هذا المجال فقد ارتكزت رؤية ٢٠٣٠م في أحد محاورها على الاقتصاد المزدهر من خلال توفير الفرص للجميع، والإيمان بتطوير الأدوات الاستثمارية، وتخصيص الخدمات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال بما يسهم في استقطاب أفضل الكفاءات العالمية والاستثمارات النوعية (موقع رؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦ م).

والاستقرار السياسي أحد المحددات المهمة والرئيسية للتنمية الاقتصادية، فكلما كان المجتمع يتمتع بمستوى مرتفع من الاستقرار السياسي، فإنه يسهم في توفير البيئة الملائمة لنشاط الأعمال، وزيادة معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وبالتالي، يحقق معدلات نمو مرتفعة (التل، ٢٠٢١ م).

وتمثل التنمية الاقتصادية أهم موارد الدولة لتحقيق متطلبات المجتمع المحلي، وتلبية كافة المتطلبات الفردية والجماعية والاجتماعية، ولها دوراً بارزاً في تحقيق الرفاة الاجتماعي، وتطوير كافة مجالات الحياة، حيث أن النهوض بالمجال الاقتصادي وتنميته ينعكس جلياً على كافة الأنشطة والمجالات في كافة مؤسسات الدولة (الكتبي، ٢٠٢٢ م).

وأكد هادي (٢٠١٨ م) على أن توفر الاستقرار السياسي يساهم في إيجاد المناخ الملائم لتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى الرفع من المستوى المعيشي والرفاهية للأفراد، هذا بدوره ينتج عنه زيادة الرضا الشعبي تجاه أداء النظام السياسي، فالاستقرار السياسي له دور في نجاح السياسات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى للتنمية الاقتصادية آثار إيجابية تعزز الاستقرار السياسي.

ونظراً لأهمية الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في النهوض بالدول جاء البحث الحالي لمعرفة العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: مشكلة البحث:

تواجه المملكة العربية السعودية العديد من التحديات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على استقرارها السياسي، وتباعاً على أوجه التنمية فيها، ومن أهمها التنمية الاقتصادية التي تنعكس على حالة الرضا المجتمعي.

ومن بين هذه التحديات ما حدث من ثورات الربيع العربي، والحرب اليمنية، والملف النووي الإيراني، والحرب الروسية الأوكرانية، والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى زيادة بعض الأعباء على المواطنين، مثل غلاء الأسعار، وتدني الرواتب مقارنة مع نظام الحكم السابق، مما يمثل حالة سياسية غير مستقرة.

والدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي سيكون نتيجته تأثيرات سلبية على مستوى الأداء الاقتصادي من خلال معدلات نمو اقتصادي متدنية وغير مستقرة وانخفاض تراكم رأس المال وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي (التل، ٢٠٢١ م).

وعلى الرغم من أهمية توافر الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في الدول، إلا أن نتائج بعض الدراسات السابقة كدراسة الملاجي (٢٠٢١ م) في الأردن أكدت على تدني مستوى الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، ودراسة عبد الخالق (٢٠٢٢ م) أوضحت ضعف مستوى التنمية الاقتصادية في معظم الدول العربية، ودراسة السرحان (٢٠١٧ م) في المملكة العربية السعودية أكدت على ضعف الاستقرار السياسي والأمني نظراً للتحديات الداخلية والخارجية، والمتغيرات الإقليمية والدولية.

وبناء على ما تقدم فإنه يمكن تحديد مشكلة البحث في الحاجة للتعرف على أثر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية وعلاقته بتحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

ثالثاً: أسئلة البحث:

تتمثل أسئلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما أثر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية على تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) لدرجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص العلمي، سنوات الخبرة في التعليم الجامعي)؟

٣- ما مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

٤- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) لمستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص العلمي، سنوات الخبرة في التعليم الجامعي)؟

٥- هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) بين درجة توافر الاستقرار السياسي ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؟

رابعاً: أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في التعرف على درجة توافر الاستقرار السياسي، وتحديد مستوى التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) لدرجة توافر الاستقرار السياسي، ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص العلمي، سنوات الخبرة في التعليم الجامعي)، ورصد ما إذا كان هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عن مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) بين درجة توافر الاستقرار السياسي، ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

خامساً: أهمية البحث:

١- تتناغم الدراسة الحالية مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ حول ضرورة النهوض بالاقتصاد وأهميته في تحقيق التنمية الشاملة.

٢- تقديم توصيات يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

٣- تزويد القيادة السياسية في المملكة العربية السعودية بمعلومات واقعية حول درجة توافر الاستقرار السياسي ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحسينهم وتطويرهم.

٤- تقديم تغذية راجعة إلى القيادات السياسية بالمملكة العربية السعودية حول الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية لتعزيز الإيجابيات وتلافي السلبيات.

٥- توفر فرصة للمتابعين للشأن الداخلي السعودي للاطلاع على تجربة المملكة العربية السعودية السياسية، وتنميتها الاقتصادية.

سادساً: مصطلحات البحث:

الاستقرار السياسي:

عرف الشاهر (٢٠١٦ م) الاستقرار السياسي بأنه:" مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف، وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي" (ص١).

ويُعرف الباحث الاستقرار السياسي إجرائياً بأنه: قدرة النظام السياسي في المملكة العربية السعودية على إجراء ما يلزم من تغيرات من خلال مؤسساته، ليتمكن من التعامل بنجاح مع الأزمات والصراعات التي قد تحدث، مع تجنب العنف، ويقاس بالدرجة الكلية التي يحصل عليها أعضاء هيئة التدريس عند الاستجابة على عبارات أداة البحث المعدة من إعداد الباحث.

التنمية الاقتصادية:

عُرفت التنمية الاقتصادية على أنها :" عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال، بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل" (البنك الدولي، ٢٠٠٤م، ص٩).

ويُعرف الباحث التنمية الاقتصادية إجرائياً بأنها: الجهود المبذولة من قبل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع بشكل جماعي للنهوض بالاقتصاد الوطني وإيجاد فرص عمل، وتقاس بالدرجة الكلية التي يحصل عليها أعضاء هيئة التدريس عند الاستجابة على عبارات أداة البحث المعدة من إعداد الباحث.

سابعاً: حدود البحث:

١- **الحدود الموضوعية**: اقتصر موضوع البحث على أثر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية على تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

٢- **الحدود البشرية**: طُبق البحث على أعضاء هيئة التدريس بقسمي العلوم السياسية والاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وقسم الاقتصاد بكلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية في جامعة أم القرى.

٣- **الحدود المكانية**: طُبق البحث في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٤- **الحدود الزمانية**: طُبق البحث في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م.

ثامناً: الإطار النظري:

المحور الأول: الاستقرار السياسي:

١- مفهوم الاستقرار السياسي

عُرف الاستقرار السياسي بأنه: " قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة عليها والتحكم فيها، وذلك باستخدام أسلوب كفؤ للإقناع مستنداً إلى الشرعية السياسية" (بن سانية، ٢٠١٣ م، ص١٤٠).

كما تم تعريفه على أنه:" مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو احد أهم مظاهر عدم الاستقرار السياسي" (الشاهر، ٢٠١٦ م ، ص١).

وعرف أبو درنة (٢٠٢٠ م ، ص٢٨٨) الاستقرار السياسي بأنه:" ظاهرة سياسية تعبر عن نجاحه وفاعلية النظام السياسي ومؤسساته في دولة ما، ويتضح ذلك من خلال تمتع النظام بمستوى عال من الشرعية، وزيادة معدل التطور والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع من خلال مؤسسات فاعلة".

ومن خلال ما سبق يتضح أن الاستقرار السياسي ما هو إلا توافر تعاون بين أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة والنظام السياسي على الارتقاء بالدولة والنهوض بها، ويمكن تعريف الاستقرار السياسي على أنه: قدرة النظام السياسي في الدولة على إدارة شئونها بكفاءة، واستيعابه للصراعات في المجتمع، بما يحول دون وقوع عنف، ومواجهته للأزمات وقدرته على التعامل معها من خلال تفعيل مؤسسات الدولة.

٢- أبعاد الاستقرار السياسي:

أ- السلوك السياسي:

يتمثل هذا البعد في الآتي:

- **عدم اللجوء إلى العنف السياسي**: كل دولة تهدف إلى المحافظة على استمراريتها ولا يتماشى ذلك إلا بنبذ العنف وعدم السماح بوجود قوة موازية لقوة الدولة أو وجود دولة داخل دولة، كما أنه ولتحقيق الهدف من وجود الدولة وللمحافظة على استقرارها تسعى إلى التحكم والسيطرة على قوات الجيش والأمن والتي تستخدمها لمحاربة كل عنف والمحافظة على استقرارها (بوقرة، ٢٠١٧م).
- **التقيد بالقواعد القانونية والالتزام بها**: يرتبط ذلك بالنواحي القانونية، ويمكن التمييز فيه بين مستويين: الأول: عدم انتهاك قواعد وأحكام الدستور سواء من قبل الحاكم أو المحكوم، ومن ذلك مثلاً عدم لجوء الحكومة إلى الاعتقالات بدون محاكمة عادلة، واتخاذ إجراءات قمعية ضد العناصر المعارضة ، والثاني: يتضمن التعديلات الدستورية، وفي مثل هذه الحالات يتوقع أن تطرأ بعض التعديلات الجزئية على مواد الدستور، وكلما كان

هناك نوع من الثبات، والانسجام والاستمرارية في الدستور ومواده، كان ذلك مؤشراً على الاستقرار السياسي والعكس صحيح (إسماعيل، ٢٠٠٧م).

ب- أداء المؤسسات:

يقصد بذلك قدرة النظام السياسي على إيجاد التوازن المطلوب بين كل من المدخلات والمخرجات كأساس للعملية السياسية، وهنا ظهر اتجاه يحدد وظيفية النظام السياسي بتحقيق الهدف، واتجاه آخر يوضح كيفية إسهام النظام السياسي في أداء كل الوظائف، أي الاستجابة للمجتمع في عملية التخصيص السلطوي للقيم (بوقرة، ٢٠١٧م).

وفي بعض الأحيان لا يكون هناك توازن بين مدخلات النظام ومخرجاته وهو ما يعرف بقصور المخرجات، وتوجد العديد من الأسباب التي تؤدي إلى ذلك لعل من أبرزها وجود فجوة بين ما يرغب فيه الأفراد، وبين ما تستطيع السلطة أن تحققه، أو ما ترغب هي فيه (بوعافية، ٢٠١٦ م).

ومما سبق يمكن القول إنه كلما كانت مخرجات النظام أكثر ارتباطاً مع مدخلاته، كلما تحقق الاستقرار السياسي، وكلما كانت المخرجات بعيدة عن مدخلاته كلما تحقق عدم الاستقرار السياسي، مما يستلزم ضرورة أن يكون هناك توافق بين المدخلات والمخرجات.

ج- شرعية النظام السياسي:

تتوقف شرعية النظام على قدرته في إقناع الأفراد والجماعات، بأن المؤسسة الحكومية القائمة هي أكثر المؤسسات ملائمة للمجتمع، ولذا فإن المحافظة على الاستقرار السياسي في أي نظام، يتوقف على موقف مواطنيه من النظام السياسي القائم، ومدى رضاهم به، وقدرة النظام على إشباع حاجياتهم (بوقرة،٢٠١٧م).

وينبع الاستقرار السياسي من عاملين أساسيين هما: توفر قبول جماهيري له، ومدى فاعلية أدائه، أو مدى فعاليته في إشباع المدخلات (بوعافية، ٢٠١٦ م).

ويتضح مما سبق ترابط وتكامل أبعاد الاستقرار السياسي، حيث يؤثر كل بُعد في البعد الآخر، فغياب العنف السياسي يؤدي إلى حالة من الاستقرار، والذي ينعكس على الالتزام بالقواعد القانونية، كما أن توازن مدخلات ومخرجات النظام السياسي، يؤدي إلى استمرارية النظام وقوته، مما ينعكس بالإيجاب على الاستقرار، إضافة إلى أن شرعية النظام تولد حالة من الرضا وتقبل الوضع القائم، مما يقلل من العنف السياسي.

٣- متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي:

أ- المتطلبات السياسية:

تعد الشرعية السياسية من أهم المتطلبات السياسية التي لابد من أن تتوفر للنخبة الحاكمة، والشرعية السياسية هي صفة وخاصية تنسب للنظام السياسي من قبل الأفراد الخاضعين له، وذلك بواسطة العادات والتقاليد الموروثة، أو بسبب وصول

الحاكم للسلطة بصورة شرعية من خلال الانتخابات الديمقراطية، أو من خلال البيعة كما هو الحالة في السعودية (والي، ٢٠٠٣ م).

ب- المتطلبات الاقتصادية:

ويقصد بها الموارد الاقتصادية التي تَلزم لإدارة الدولة، ويكون دور النخبة الحاكمة مُنصبَ على توزيع الموارد والثروات بعدالة بين المواطنين، وهناك من ينظر إلى أن للعوامل الاقتصادية لها الدور الأكبر في الاستقرار السياسي، بالمقابل تبرز مجموعة من الأسباب التي تسهم في عدم الاستقرار السياسي مثل الركود الاقتصادي الذي يتبع الأزمات المالية، وانخفاض أسعار الأسهم، والبطالة ومحدودية فرص العمل، وغياب عدالة توزيع الدخل بين المواطنين (Husain,2014).

ج- المتطلبات الاجتماعية:

توجد مجموعة من الأبعاد الاجتماعية التي تدعم الاستقرار السياسي أشار إليها رولند (Roland,2002) منها:

- أن تعكس سياسات النظام السياسي مصالح وأهداف الأفراد والجماعات والنخب المؤثرة في الدولة.
- قدرة النظام على أن يعكس القيم الثقافية والاجتماعية الرئيسة للمجتمع.
- فاعلية قنوات اتصال النظام السياسي مع كافة الشرائح والجماعات والنخب في المجتمع، بحيث يكون الجميع قادراً على الإسهام في صنع القرار.
- قوة النخبة التمثيلية لكافة القوى المجتمعية، بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة تمثل إرادتها وتعبر عن توجهاتها.

د- المتطلبات الفكرية والثقافية:

وهي أن تتمتع الدولة بقدر عال من التجانس الفكري والثقافي والديني بين المكونات السياسية والاجتماعية، يحقق الترابط المجتمعي، ويدعم التوافق بينهم، مما يدعم الاستقرار السياسي (الجابري، ٢٠٠٨ م).

هـ- المتطلبات الدولية:

تلعب الجهود الدولية دوراً هاماً في تقليل العنف الشعبي خصوصاً في الدول التي تعاني من عدم استقرار سياسي، ومن هذه الجهود عمليات حفظ السلام، والمشاركة في المنظمات الإقليمية مثل المحكمة الجنائية الدولية، فكلما زاد النشاط الدولي تزداد معدلات الاستقرار السياسي، ولذلك يمكن أن يتحقق مستوى من الاستقرار السياسي في السعودية حال توفر تلك المتطلبات، وغير ذلك سيبرز حالة من عدم الاستقرار السياسي (السرحان، ٢٠١٧ م).

وأضاف بوعافية (٢٠١٦ م) عدداً من متطلبات الاستقرار السياسي في الدول منها:

- **وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة السياسية ومشروع المجتمع**: بحيث يقوم كل جانب بدوره ويؤديه على أتم وجه في عملية التشييد والبناء، فتتولد بالتالي الثقة والرضا المتبادلين بين السلطة والمجتمع، لأن قوة هذا الأخير تكمن في انسجامه السياسي مع النظام السياسي الذي يحكمه.
- **حيازة السلطة الشرعية**: حيث على يستلزم الاستقرار السياسي حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية، فالحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسات وتنفيذها.

ومن خلال ما سبق يتضح أنه ليس من متطلبات الاستقرار السياسي الارتكاز على القوة العسكرية والأمنية فقط، دون غيرها من المتطلبات الأخرى، حيث أن توفر المتطلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى جانب القوة العسكرية والأمنية تجعل من قوى المجتمع العين التي تحافظ على أمن واستقرار الدولة، مما ينعكس على الاستقرار السياسي للدولة.

٤- العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي:

أ- العوامل الداخلية:

- **ضعف المؤسسات السياسية والصراع الشخصي على السلطة**: هذا ناتج عن الافتقار إلى قاعدة مؤسساتية قوية، وإلى وجود فاعلين سياسياً، وهنا تبرز أهمية البناء الدستوري والمؤسسات الدستورية من أجل تحقيق الاستقرار وكبح النزاعات التسلطية، وإكساب المؤسسات السياسية الثبات والاستمرارية (مهيدات، ٢٠٠٧م).
- **التضخم الدستوري**: لأن تعاقب الدساتير وتواليها وتغييرها السريع هو تعبير عن حالة من عدم الاستقرار، وهو ما يتعارض بالطبيعة مع هدف الدستور في ضمان الاستمرارية والثبات، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تغيير طبيعة النظام السياسي القائم (مهيدات، ٢٠٠٧م).
- **الانحطاط المؤسسي**: الذي يجعل مؤسسات الدولة أبنية ضعيفة وتعاني الوهن الذاتي، وتفتقد الشرعية وغير قادرة على التلاؤم والتكيف مع المستجدات، وهو ما يقود إلى تدخل العسكريين في الحياة السياسية، بحكم أنهم يمثلون قوة منظمة وفعالة وقادرة على ملء الفراغ السياسي، كما يقود ذلك إلى الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية لتغيير أشخاص الحكام والوصول إلى السلطة (رضوان، ٢٠٠٥م).
- **الفساد السياسي**: لا سيما حينما يكون على مستوى القيادة الحاكمة، والتي لا تهتم إلا بمصلحتها، وبكيفية الحفاظ على مكانتها في السلطة، معتمدة في ذلك على استعمال وسائل وأساليب القمع والقهر والدعم الخارجي، مما يدفع العسكريين إلى التدخل في الحياة السياسية، والاستيلاء على الحكم، وهو ما يفجر الأزمات ويحدث العديد من المشكلات المجتمعية (أبو درنة، ٢٠٢٠م).

- **التفاوت الاقتصادي والاجتماعي**: إن تزايد حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات يؤدي إلى الحرمان النسبي والذي بدوره يؤدي إلى الشعور بالإحباط والسخط العام على المستوى الجماعي مما يدفع الجماعات إلى العنف ضد النظام وقياداته (سليمان، ٢٠٠٩ م).

ب- العوامل الخارجية:

من أبرز هذه العوامل ما أشار إليها بوعافية (٢٠١٦ م) في الآتي:

- **الحروب والنزاعات بين الدول**: والتي تعتبر من بين أخطر وأشد العوامل الخارجية التي تهدد الاستقرار السياسي والأمن الداخلي للدول.
- **محاكاة الحدث**: تلعب دوراً بالغ الأهمية في زعزعة الاستقرار السياسي في معظم الدول، ويتم ذلك من خلال التأثر بالأحداث التي تحدث، فالثورات التي حدثت في بلدان معينة مثلاً قد تتم محاكاتها من قبل دول أخرى، وما حدث في إيران سنة ١٩٧٩ م حين اندلعت الثورة الإيرانية لخير دليل على ذلك، حيث أدت إلى ظهور وبروز حركات وتيارات الإسلام السياسي التي سارت على نفس نهج ما حدث في هذه الدولة، وما حدث في بداية ٢٠١١م في تونس التي اشتعلت فيها شرارة ما سمي بالربيع العربي لتتبعها بعد ذلك كل من مصر وليبيا، واليمن، والعديد من الدول الأخرى.

ج- العوامل الاقتصادية:

تتمثل هذه العوامل الاقتصادية فيما أشار إليه هادي (٢٠١٨ م) في الآتي:

- **الضمان الاجتماعي**: السعي لتعزيز دولة الرفاهية الاجتماعية يكون بالتصدي لظاهرة الفقر عبر سياسات اجتماعية في إطار الأمن الاجتماعي بهدف تحقيق الاستقرار السياسي، وذلك بالاستناد إلى التأمين الاجتماعي باشتراك الفرد في التأمين الاجتماعي عبر المساهمة في دفع أقساط متوالية للحصول في المستقبل على خدمات معينة، بالإضافة إلى المساعدة الاجتماعية إذ تمثل عوناً يقدم للمعدومين بعد التأكد من أحوالهم المعيشية المتدنية.
- **العدالة الاجتماعية**: وتشمل المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للموارد والأعباء، والضمان الاجتماعي، وتوفير السلع العامة، والعدالة بين الأجيال، وإزالة الحواجز القائمة على نوع الجنس أو الانتماء السياسي.

ويتضح مما سبق تعدد العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي، والتي في حال توفرها تنعكس على مستوى ثقة الأفراد ورضاهم، وتحقيق الرفاة الاجتماعي، حيث إن إحساس المواطن بتلبية متطلباته وتحسين معيشته، سيكون حافز على أدائه لواجباته، فالدول التي تملك الأسلحة الحديثة والمتخلفة سياسياً تكون عرضة لعدم الاستقرار السياسي، لأنها لم تبن على قاعدة سياسية واقتصادية واجتماعية، لذا يتطلب من الدول أن توفر للمواطن حقوقه حتى يقدم ما عليه من واجبات وتنهض ويتحقق لها الاستقرار ولا سيما الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

٥-مؤشرات الاستقرار السياسي:

- **التداول السلمي للسلطة**: تعتبر عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، بحيث تعكس مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوخ ما يصاحبها من تغيير في شخص الحاكم أو التنظيمات السياسية أو في الاثنين معاً (علي، ١٩٩٩م).
- **تطبيق الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية**: تعتبر المشاركة السياسية أحد المعايير الإيجابية للحكم على النظام السياسي بالاستقرار من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، ويقصد بالمشاركة السياسية تلك الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم في المجالس النيابية والمحلية لاتخاذ القرارات المناسبة لحل مشكلات المجتمع مثل الإسكان والتعليم والبيئة وغيرها والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر (بوعافية، ٢٠١٦ م)
- **غياب العنف واختفاء الثورات:** يعتبر العنف هو المظهر الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، ذلك أنه يعني الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، فلطالما ارتبطت ظاهرة الاستقرار السياسي في بعض المجتمعات بعدة مؤشرات سلبية تدور حول ظاهرة العنف، مثل الحروب الأهلية والانقلابات السياسية والعسكرية والثورات، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة الفوضى وانهيار شرعية النظام السياسي، وكلها مؤشرات واضحة على فقدان الاستقرار والأمان داخل الدولة (إبراهيم، ١٩٩٢م).
- **الثبات في مناصب القيادات السياسية:** بقاء القيادة السياسية في منصبها لفترة طويلة من الزمن دليل على تمتعها بالتأييد الشعبي وبقبوله لها، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً لظاهرة الاستقرار السياسي داخل النظام وداخل الدولة (الكتبي، ٢٠٢٢ م).
- **الاستقرار البرلماني**: باعتبار أن البرلمان هو ممثل الشعب، فإنه يستمد شرعيته منه، وبالتالي فإذا تم حله قبل استيفاء المدة القانونية، أو استقال عضو من الأعضاء، أو أسقطت عضويته، فإن ذلك يعتبر مؤشر من مؤشرات عدم الاستقرار، واستقرار البرلمان وثبات أعضاءه دليل صريح للاستقرار السياسي بالدولة (أبو درنة، ٢٠٢٠ م).
- **عدم حدوث انقلابات عسكرية:** إن نمط التأثير المباشر والصريح للعسكريين والذي يأخذ شكل الانقلابات العسكرية هو السائد في البلدان المتخلفة نتيجة لوجود حالة من الفراغ السياسي في المجتمع، مصحوبة بضعف السلطة المدنية وعدم استقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتردى الأوضاع الاجتماعية (بوعافية، ٢٠١٦ م).

وأضاف عبد الرزاق (٢٠١٥ م) عدداً من مؤشرات الاستقرار السياسي منها:

- **وحدة الحكومة وتماسكها**: يعتمد هذا الجزء على وحدة الحكومة من حيث تكوينها من حزب واحد أم ائتلافية، وكذلك على عدد المرات التي تسحب فيها الثقة من الحكومة أو من الرئيس (حسب نوع النظام)، أو عدد المرات التي يتم فيها تغيير حكومي يبلغ ٥٠% فيكون دليلاً على عدم الاستقرار السياسي، ومن الأمثلة على هذه الظاهرة دولة الأكوادور التي تغير فيها رئيس الدولة (٤١) مرة في حقبة أربعينيات القرن الماضي.
- **الدعم الشعبي**: فالشرعية (الدعم الشعبي) تساهم في استقرار العلاقة بين الحكام والمحكومين، وتقود على استقرار المجتمع بالكامل، فالشرعية هي أساس الحكم المستقر.

ومن خلال ما سبق يتضح تعدد مؤشرات الاستقرار السياسي في الدولة، والتي تحرص القيادات على تحقيقها، ومن ثم يمكن الحكم على الاستقرار السياسي للدولة من عدمه، وتنوعت هذه المؤشرات من حيث سلاسة التداول السلمي للسلطة، ومدى تطبيق الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية، وشرعية وقوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة، وغياب العنف والثورات والثبات في مناصب القيادات السياسية والاستقرار البرلماني، وعدم تكرار قيام الانقلابات العسكرية أو التمرد المسلح، وسيادة وقوة الدولة ومقدرتها على حماية المجتمع من الأزمات والصراعات الداخلية والأخطار الخارجية، وانتشار مبدأ المواطنة والتعددية، ونجاح السياسات الاقتصادية العامة، ومن خلال هذه المؤشرات وغيرها يمكن الكشف عن مدى توفر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية.

٦- مؤشرات الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية:

- **التداول السلمي للسلطة:** تعد عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، والتداول السلمي للسلطة في المملكة العربية السعودية كان قد مهد لها العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز عام ٢٠٠٦ م من خلال إقامته لـ" نظام هيئة البيعة" التي أوكلت إليها مهمة اختيار الملك وولي العهد مستقبلاً، ما يعني إضعاف عملية الترتب العمري التي كانت متبعة في تولي الحكم، والتمهيد لتحول آلية انتقال السلطة من الشكل الأفقي إلى الرأسي، هذه الفقرة ذاتها من المادة الخامسة للنظام الأساسي للحكم في السعودية الصادر عام ١٩٩٢ م في عهد الملك فهد بن عبد العزيز، تم تعديلها مع تنحية ولي العهد السابق محمد بن نايف، واستبداله بولي ولي العهد محمد بن سلمان في يونيو ٢٠١٧ م ، وكانت تنص على الآتي: " يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم" (المصري، ٢٠١٧ م).

- **تطبيق الديمقراطية وتدعيم مبدأ المشاركة السياسية**: بدأت السعودية بتطبيق تدريجي للممارسة الديمقراطية من خلال المشاركة الشعبية في انتخابات المجالس البلدية منذ عام ٢٠٠٥ م (نايف، ٢٠٠٩ م).
- **غياب العنف والثورات**: يوجد حالة من الاستقرار النسبي، وذلك لغياب مظاهر العنف والحروب الأهلية باستثناء بعض المطالبات والمظاهرات في المناطق الشرقية من المملكة والتي يقطنها أغلبية شيعية (إبراهيم، ١٩٩٢ م).
- **ثبات مناصب القيادات السياسية**: بقاء القيادة السعودية في منصبها لفترة طويلة هو بسبب طبيعة الحكم القائم على الأساس الملكي الوراثي (السرحان، ٢٠١٧ م).
- **السيادة**: تظهر من خلال قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع من الأزمات والصراعات الداخلية وقدرته على ضبط الأمن الداخلي، وتصدي النظام السعودي للعمليات الإرهابية، وخاصة في التسعينات من القرن الماضي، وتصديه للميليشيات الحوثية في الدفاع عن أراضيه ومحاصرة تلك الميليشيات في عقر دارها(السرحان، ٢٠١٧ م).

ومن خلال ما سبق يتضح توفر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية، حيث يتحقق التوافق المجتمعي على القيادة، وغياب العنف في معاملة المواطنين والمقيمين، ووجود توازن بين مدخلات النظام ومخرجاته، وتوفر رضا مجتمعي عن القرارات السياسية، وقبل كل ذلك وجود شرعية للنظام السياسي، وقدرة الدولة على بسط نفوذها على كامل أراضيها، كل ذلك ساهم في تحقيق الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية، مما يتطلب من النظام السياسي المحافظة على هذا الاستقرار بتلبيته لمتطلبات أفراد المجتمع، وتحقيق آمالهم في العيش بكرامة وحرية وعدالة اجتماعية.

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية:

١- مفهوم التنمية الاقتصادية:

نظراً لاختلاف المجتمعات، واختلاف الحالات الاقتصادية فقد تعددت التعريفات التي طالت مفهوم التنمية الاقتصادية نظراً لاختلاف أساليب تحقيقها ومن بين هذه التعريفات أنها:" عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال، بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل" (البنك الدولي، ٢٠٠٤م، ص٩).

ورأى عجمية وناصف ونجا (٢٠٠٨ م، ص٨١) أن التنمية الاقتصادية هي:" العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي".

بينمـــا رأى الجيوســـي (٢٠٠٩ م، ص٣-٤) بـــأن التنميـــة الاقتصـــادية عبـــارة عن:"العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن، وهي العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية، واقتصادية، واجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى عال من الحياة الكريمة".

ومن خلال ما سبق يتبين أن التنمية الاقتصادية لا تعني إيجاد حلول سريعة ووهمية، وإنما تتطلب الفهم الجيد بإمكانيات الدولة، ومعرفة مواطن الضعف والقوة في البيئة الداخلية، والتحديات والفرص في البيئة الخارجية، مع تحديد متطلباتها حدوث التنمية الاقتصادية، ويمكن أن تُعرف التنمية الاقتصادية على أنها: الجهود المبذولة من قبل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع للنهوض بالاقتصاد الوطني والتي يعود نتائجها على مجالات وأنشطة الدولة المختلفة لتحقيق تقدمها وتحقيق رفاهية المجتمع.

٢- عناصر التنمية الاقتصادية:

- الشمولية، يشار إلى الشمولية مشاركة كافة أطياف المجتمع في صناعة القرارات والمقترحات التي تعني بإحداث تنمية اقتصادية دونما التركيز على طبقة دون أخرى، كما يشار إلى الشمولية بإحداث تغيير شامل في مختلف المجالات والأنشطة في دولة ما، من حيث التغيير الإيجابي في كل من الجوانب التعليمية، والصحية، والسياسية، والثقافية، والأخلاقية، والتنموية، والمجتمعية، وكذلك الاقتصادية (بركات، ١٩٩٨).
- أن تكون التنمية الاقتصادية عملية مستمرة، مما ينتج عنه زيادة مستوى دخل الأفراد، وتحقيق متطلباتهم باستمرار وهو ما ينعكس على رفاهيتهم على زيادة مستوى الدخل القومي الإجمالي (زيوش، ٢٠١٥ م).
- العدالة في توزيع الدخول بين كافة أفراد المجتمع، مما يساعد في القضاء على البطالة والفقر(الكتبي، ٢٠٢٢ م).
- تحسين مختلف المنتجات والصناعات والسلع، وكذلك الخدمات المقدمة للجمهور (محمود، ٢٠١٨ م).

وأضاف عجمية وآخرون (٢٠٠٨ م) بعض عناصر التنمية الاقتصادية منها:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
- أن تكون الزيادة في متوسط داخل الفرد حقيقية وليست نقدية.
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

ومما سبق يتضح ضرورة توفر عناصر التنمية الاقتصادية، لإحداث تنمية اقتصادية حقيقية، تظهر على كافة مجالات وأنشطة الحياة في الدول المعاصرة، ولذلك كان من الضروري تسليط الضوء على أبرز أهداف التنمية الاقتصادية في الدول الحديثة.

٣- أهداف التنمية الاقتصادية:

تتعدد أهداف التنمية الاقتصادية من أهمها ما أشار إليه الكتبي (٢٠٢٢ م) في الآتي:

- **زيادة الدخل القومي الحقيقي**: يتوافق هذا الهدف خصوصاً مع الدول الناشئة التي تهدف إلى تحسين اقتصادها، حيث أن زيادة الدخل القومي من شأنه إحداث تحسينات مستمرة في إحداث استقرار داخلي في المجتمعات كافة، من حيث زيادة نسبة الأجور، والنفقات على المجتمع، كالخدمات المقدمة لهم، بالإضافة إلى الابتعاد عن أي من مظاهر الفقر والبطالة، وإيجاد تحسينات مستمرة في النهوض بالدولة والأفراد والمجتمع ككل، نحو التنمية والازدهار والتطور المستمر في كافة مجالات الحياة.
- **رفع مستوى المعيشة**: تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد كافة من خلال ما تحققه المردودات المالية من المشاريع والسياسات التي تتبعها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني، حيث يتم رفع مستوى المعيشة من خلال تأثير التنمية الاقتصادية وانعكاساتها المالية في تحسين مستويات المسكن والملبس والتعليم والأمن والمأكل والمشرب، وخلاف ذلك من بنى تحتية وإنشاءات تعني بالنهوض بطبيعة ونوعية المعيشة للأفراد.
- **الحد من التفاوت في توزيع الدخول**: إن إحداث تنمية اقتصادية حقيقية على نحو إيجابي من شأنه أن يحدث نوعاً من العدالة في توزيع الدخول على الأفراد، فلا يوجد هناك دخول متدنية وأخرى مرتفعة بفارق وتفاوت كبير جداً، حيث تتقارب الدخول بين الأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى عد التوافق بين الطبقات الاجتماعية المتفاوتة، وإيجاد مجتمع أكثر انسجاماً وتساوياً في أوجه الحياة المعيشية المختلفة.
- **التوسع في الهياكل الإنتاجية**: حيث أن التنمية الاقتصادية لا تقتصر فقط على زيادة دخل السكان، وتحقيق الرفاهية المجتمعية, والإنفاق على المشاريع والبنى التحتية، وإنما من شأنها أن توفر مردودات مالية أكبر، بحيث تتمكن الدولة من استخدام تلك المردودات في إنشاء المزيد من المشاريع الإنتاجية والصناعية، واتساع دائرة الهيكل الإنتاجي والذي من شأنه تنشيط السوق التجاري للدولة، وزيادة مستويات الصادرات، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية للدولة تمكنها من دخول دائرة التنافس الدولي.

كذلك من بين أهداف التنمية الاقتصادية العمل على تشجيع القطاعات العامة والخاصة، والمجتمع المدني على التعاون المثمر الذي ينتج عنه إيجاد حلول على المستوى المحلي للتحديات الاقتصادية التي يواجهها جميع الأطراف، وتمكين الشركاء على المستوى المحلي من استخدام المؤسسات التجارية، والعمالة، ورأس المال، والموارد المحلية بشكل أكثر فاعلية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، د.ت).

ومما سبق يتضح تعدد أهداف التنمية الاقتصادية، ولكي تحقق التنمية الاقتصادية أهدافها فإنه يتطلب توفر بيئة عمل مناسبة تسمح للسوق بأن يعمل بكفاءة، وأن يتم تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة، والمشاريع متناهية الصغر، وخاصة التابعة للاقتصاديات الناشئة والانتقالية، مع إعطاء هذه المشروعات مكانة ودوراً ينبع من قدرتها على توفير فرص العمل، وعلى توفير مصادر لدخل الفرد وللضرائب.

٣- مؤشرات تحقيق التنمية الاقتصادية:

يتم التأكد من تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول من خلال توافر عدد من المؤشرات من بينها ما أشار إليها عجمية وآخرون (٢٠٠٨ م) في الآتي:

- **إجراء تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي**: تهدف عملية التنمية الاقتصادية إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها، وذلك بالاهتمام بالصناعة وإعطائها دفعة قوية مبتدئة بالصناعات التي تتوافر مستلزمات إنتاجها، من عمل ومنتجات أولية وزراعية ومعدنية، وكذلك لتلبية حاجات السوق المحلية من المنتجات المتعددة.

- **تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل**: تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيراً ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي لدى بعض الدول، حيث بالرغم من أن عدداً منها قد ينجح في تحقيق معدلات عالية للنمو، وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي النتاج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيراً ما تستأثر بها الطبقات الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة.

- **الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة**: تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطي أولويات أكبر للأساسيات وخاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة، كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية، فضلاً عن الخدمات الأساسية من تعليم وصحة واجتماع، كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية.

كذلك من بين مؤشرات التنمية الاقتصادية زيادة الدخل القومي الكلي للدولة، مؤشر الإنتاج والتصنيع، ومؤشر قطاع البناء والإسكان، ومؤشر الميزان التجاري" ميزان المدفوعات"، ومؤشر التوظيف" معدل البطالة الكلي، ومعدل سوق العمل"، ومؤشر السياسة النقدية ومعدلات الفائدة الكلية (منتدى إيمفوكس، ٢٠٢٢ م).

ويتضح مما سبق تعدد مؤشرات التنمية الاقتصادية في الدول، ومن بين هذه المؤشرات توفر فرص العمل بين أفراد المجتمع، ومعدل الدخل القومي، واستقرار قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، ونسبة البطالة بين المواطنين، ومستوى معيشة الأفراد، وتوزيع الثروة بالعدل بين أفراد المجتمع، وتناسب مستوى الأسعار لمستوى دخل المواطن، ومعدل تدفق الاستثمارات ورأس المال الأجنبي.

٤-مؤشرات تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية:

- **زيادة الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٠م (٢,٦٠٠) مليار ريال، وجاءت مساهمة القطاع الغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥٨,٩%، ونسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٤١,١% في العام ٢٠٢٠م، كذلك نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩,٩% في الربع الأول من العام ٢٠٢٢ م، بما يزيد على تقدير أولي الشهر الماضي بلغ ٩,٦%، بحسب بيانات رسمية للهيئة العامة للإحصاء السعودية. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي السعودي بالأسعار الثابتة(٦٩٨) مليار ريال (حوالي ١٨٧) مليار دولار خلال الربع الأول ٢٠٢٢، مقارنة بـ(٦٣٤,٩) مليار ريال (ما يعادل ١٧٠) مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام م٢٠٢١ م، وبحسب بيانات الهيئة، فإن معدل النمو خلال الربع الأول ٢٠٢٢ يعد الأعلى منذ الربع الثالث من العام ٢٠٢١، وعزت الهيئة العامة للإحصاء السعودية هذا النمو في الأساس إلى الارتفاع الكبير الذي حققته الأنشطة النفطية والذي بلغ ٢٠,٣%، وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى بـ٢,٦% عن الربع الرابع، بينما ارتفع النشاط النفطي ٢,٩% على أساس فصلي. وقالت هيئة الإحصاء السعودية إن أنشطة البترول والغاز الطبيعي كانت أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٢,٤%، وارتفع النشاط غير النفطي ٣,٧% أو ٠,٩% عن الربع السابق. كما ارتفع النشاط الحكومي ٢,٤% على أساس سنوي، لكنه تراجع ٠,٩% عن الربع الرابع (قناة سكاي نيوز عربية، ٢٠٢٢ م)، وتأتي التوقعات الإيجابية للاقتصاد السعودي للعام ٢٠٢٣ م ، امتداداً للتحسن في الأداء الفعلي الإيجابي خلال العام ٢٠٢٢ م ، وتمت مراجعة تقديرات معدلات النمو الاقتصادي في المملكة لعام ٢٠٢٣ م ، وتشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣,١%، مدعوماً بنمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية، مما يشير إلى استمرارية قيادة القطاع الخاص للنمو الاقتصادي، والمساهمة في زيادة خلق الوظائف في سوق العمل، بالإضافة إلى تحسن الميزان التجاري للمملكة، والاستمرار في تنفيذ برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ م ، وتحقيق الأنشطة الاقتصادية لمعدلات نمو إيجابية خلال العام ٢٠٢٣ م وعلى المدى المتوسط (العربية نت أ، ٢٠٢٢).

- **زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(٢٩,٨١٩) ريال في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢م، بارتفاع نسبته ٤٤,٦%، عن الربع الثاني عام ٢٠٢١م، و١٠,٦%، عن الربع الأول من عام ٢٠٢٢م، وكان صندوق النقد الدولي رفع في أبريل توقعات النمو الاقتصادي للسعودية إلى ٧,٦% في نهاية ٢٠٢٢ م ، بسبب ارتفاع إنتاج النفط وأسعاره، من ٣,٢% في ٢٠٢١ م (قناة سكاي نيوز عربية، ٢٠٢٢).

– **زيادة الفائض التجاري**: أقر مجلس الوزراء في السعودية الأرقام الفعلية لميزانية المملكة في ٢٠٢٢ م ، والأرقام التقديرية للعام ٢٠٢٣ م ، وتضمنت الأرقام الفعلية لميزانية السعودية للعام ٢٠٢٢ م ، والتي سجلت فائضاً مالياً بقيمة (١٠٢) مليار ريال، يشكل ٢,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بدعم من ارتفاع الإيرادات النفطية، وبحسب ما أعلنته وزارة المالية السعودية، بلغت الإيرادات في العام ٢٠٢٢ م نحو ١,٢٣٤ تريليون ريال، مقارنة مع المقدر عند وضع الميزانية بقيمة (١,٠٤٥) تريليون ريال، فيما جاءت النفقات أيضا أعلى من التقديرات الأولية، عند (١,١٣٢) تريليون ريال، مقارنة مع التقديرات الأولية بإنفاق (٩٥٥) مليار ريال، وكان آخر فائض حققته ميزانية المملكة في العام ٢٠١٣ م، عند (١٨٠) مليار ريال. لكن منذ ٢٠١٤ م بدأت الميزانية تشهد عجزاً بلغ أعلى مستوياته في العام ٢٠١٥ عند(٣٦٧) مليار ريال، وفي العام ٢٠١٦ م كان العجز عند نحو (٣٠٠) مليار ريال، ليتناقص تدريجيا حتى ٢٠١٩ م ، غير أن عام الجائحة (٢٠٢٠ م)، أعاد الميزانية لتسجيل قفزة بالعجز قبل أن يعود للتراجع في ٢٠٢١ م (العربية نت ب، ٢٠٢٢ م).

– **تدفق الاستثمار الأجنبي**: قفز صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية بنسبة ٢٥٧% في العام ٢٠٢١ م ، إلى(٧٢,٣٢) مليار ريال (١٩,٣) مليار دولار، مقارنة بنحو (٢٠,٢٥) مليار ريال (٥,٤) مليار دولار في ٢٠٢٠ م ، وفقاً لبيانات أولية وتقديرية للبنك المركزي السعودي "ساما"، وبينما يواصل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، الارتفاع للعام الثالث على التوالي، فإنه خلال العام الماضي ٢٠٢١ سجل أعلى قيمة له منذ عام ٢٠١٠ م ، وجاء ذلك بعد ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية إلى نحو (٧,٢٥) مليار ريال (١,٩٣) مليار دولار في الربع الرابع من ٢٠٢١ م ، مقارنة بنحو (٧,٠١) مليار ريال (١,٨٧) مليار دولار) في الربع المماثل من ٢٠٢٠ م ، وكان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، قد أطلق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، لتستهدف زيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة إلى (٣٨٨) مليار ريال (١٠٣,٥) مليار دولار سنويا بحلول ٢٠٣٠ م ، ضمن مستهدفات لزيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى البلاد بنسبة ١٨١٦% خلال ١٠ أعوام من ٢٠٢١ م حتى ٢٠٣٠ م ، أي مضاعفته بأكثر من ١٩ مرة (صلاح الدين، ٢٠٢٢ م).

تاسعاً: الدراسات السابقة:

أجرى الكتبي (٢٠٢٢ م) دراسة هدفت إلى الكشف عن أثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من عام ٢٠١٩ م وحتى عام ٢٠٢١م، وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، ومنهج تحليل النظم، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن العامل الاقتصادي الإماراتي قد حقق تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق

بالتنمية الاقتصادية من خلال التنوع الاقتصادي وهو ما أدى إلى الحفاظ على المستوى الاقتصادي للدولة في وقت تعاني فيه دول العالم من تدني مستويات التنمية الاقتصادية نتيجة انتشار جائحة كورونا، والحروب والصراعات في المنطقة المحيطة، وأن التنمية الاقتصادية حققت مستوى عالياً، وكذلك مستوى الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة جاء عالياً.

كما أجرى عبد الخالق (٢٠٢٢ م) دراسة هدفت إلى إجراء تحليل لمقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة أنه بالرغم من الجهود المبذولة للدول العربية فيما يتعلق بالسعي لمواكبة التنمية الاقتصادية والنهضة التنموية العالمية، إلا أن غالبية الدول العربية تعاني من ندرة الموارد المتاحة لتحقيق ذلك الهدف، وأن الدول العربية تعاني من محدودية مواردها، مما أدى إلى ضعف مستوى التنمية الاقتصادية في معظم الدول العربية.

وقام الملاجي (٢٠٢١ م) بدراسة هدفت إلى الكشف عن أثر المتغيرات الإقليمية على الاستقرار السياسي في الأردن ودورها في تماسك النظام الأردني، وقد أجابت الدراسة على السؤال المحوري : ما أثر المتغيرات الإقليمية على الاستقرار السياسي في الأردن من عام ٢٠١١ م إلى عام ٢٠١٩ م ؟وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم استخدام منهج صنع القرار، ومنهج تحليل النظم، ومنهج المصلحة القومية، وأظهرت نتائج الدراسة تدني مستوى الاستقرار السياسي في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط مما شكَّل عامل ضغط على النظام السياسي الأردني في مواجهة الأزمات الإقليمية مثل الأزمة العراقية, والأزمة السورية وأزمة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

وهدفت دراسة باسويد (٢٠٢١ م) إلى رصد العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في اليمن خلال الفترة من ١٩٩٠ م -٢٠١٧م، وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود تدني في مستوى التنمية الاقتصادية والتي تسببت في تدني في مستوى الاستقرار السياسي في اليمن خلال فترة الدراسة، وأن تدني مستوى الاستقرار السياسي في اليمن أدى إلى ثورات عارمة وحروب داخلية وانقلابات على السلطة اليمنية وانهيار النظام السياسي في البلاد.

بينما هدفت دراسة تاج الدين (٢٠٢٠ م) بحث العلاقة بين الاستقرار السياسي والمجال الاقتصادي في مصر، وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن توفر الاستقرار السياسي في مصر يؤدي إلى عدم فرض سلطة القانون، والبعد عن مظاهر الفساد والاستبداد، ويضفي طابع الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، وينشط المجال الاقتصادي، وأن

الاستقرار السياسي والمجال الاقتصادي وجهان لعملة واحدة، إذ كلما ارتفع مستوى الاستقرار السياسي كلما ارتفع مستوى وقدرات المجال الاقتصادي.

وتناولت دراسة عبد الرزاق (٢٠٢٠ م) إلى التعرف على أثر غياب العنف السياسي على تحقيق الاستقرار السياسي، وبحث العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية من خلال تحليل الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في عدد (٨٠) دولة، وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم استخدام منهج تحليل النظم، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن غياب العنف السياسي من شأنه تحقيق الاستقرار السياسي، وأن الاستقرار السياسي سيؤدي إلى تنشيط كافة مؤسسات الدولة في مختلف المجالات ولا سيما التنمية الاقتصادية؛ ووجود علاقة ارتباطية موجبة بين الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول بشكل عام.

وهدفت دراسة السرحان (٢٠١٧ م) إلى التعرف إلى أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية من عام ٢٠١١ م إلى عام ٢٠١٧ م ، وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي ومنهج تحليل النظم ومنهج صنع القرار، فقد تم وصف الأحداث والتطورات الإقليمية والدولية وأثرها على الاستقرار السياسي السعودي باستخدام المنهج الوصفي، وتحليل العوامل والمؤثرات التي أثرت على صانع القرار السعودي باستخدام منهج صنع القرار، واكتشاف الترابط والتداخل بين المتغيرات الإقليمية والدولية باستخدام منهج تحليل النظم، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها مواجهة المملكة العربية السعودية لتحديات داخلية وخارجية نتيجة للمتغيرات الإقليمية والدولية والتي تشكل تهديداً لاستقرارها السياسي والأمني، مما يضعف الاستقرار السياسي والأمني في المملكة العربية السعودية.

تعقيب على الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة والمتعلقة بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية يمكن تحديد أوجه التشابه، وأوجه الاختلاف، وأوجه الاستفادة، وأوجه التميز بين البحث الحالي والدراسات السابقة من خلال الآتي:

١ـ أوجه التشابه:

يتم بحث أوجه التشابه بين البحث الحالي والدراسات السابقة من خلال: متغيرات البحث، وبيئة التطبيق، على النحو الآتي:

متغيرات البحث:

تمثلت متغيرات البحث الحالي في الاستقرار السياسي، والتنمية السياسية كذلك دراسة الكتبي (٢٠٢٢ م)، ودراسة باسويد (٢٠٢١ م)، ودراسة تاج الدين (٢٠٢٠ م)، ودراسة عبد الرزاق (٢٠٢٠ م).

بيئة البحث:

تمثلت بيئة البحث الحالي في المملكة العربية السعودية، كذلك دراسة السرحان (٢٠١٧ م).

٢- أوجه الاختلاف:

يتم بحث أوجه الاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة من خلال: الأهداف، منهج الدراسة، بيئة التطبيق ، وذلك كالآتي:

الأهداف:

اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في أهدافها، حيث هدفت البحث الحالي إلى الكشف عن درجة توفر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بمستوى التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، بينما هدفت دراسة الكتبي (٢٠٢٢ م) إلى الكشف عن أثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ودراسة عبد الخالق (٢٠٢٢ م) إلى إجراء تحليل لمقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، ودراسة الملاجي (٢٠٢١ م) إلى الكشف عن أثر المتغيرات الإقليمية على الاستقرار السياسي في الأردن ودورها في تماسك النظام الأردني، ودراسة باسويد (٢٠٢١ م) إلى العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في اليمن خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٧م، ودراسة تاج الدين (٢٠٢٠ م) إلى بحث العلاقة بين الاستقرار السياسي والمجال الاقتصادي في مصر، ودراسة عبد الرزاق (٢٠٢٠ م) إلى التعرف على أثر غياب العنف السياسي على تحقيق الاستقرار السياسي، وبحث العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، ودراسة السرحان (٢٠١٧ م) إلى التعرف إلى أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية من عام ٢٠١١ م إلى عام م٢٠١٧ م.

منهج البحث:

اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في منهج البحث، حيث استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي المسحي، بينما استخدمت دراسة الكتبي (٢٠٢٢ م) المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، ومنهج تحليل النظم، ودراسة عبد الخالق (٢٠٢٢ م) المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة الملاجي (٢٠٢١ م) منهج صنع القرار، ومنهج تحليل النظم، ومنهج المصلحة القومية، ودراسة باسويد (٢٠٢١ م) ودراسة تاج الدين (٢٠٢٠ م) المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة عبد الرزاق (٢٠٢٠ م) منهج تحليل النظم، ودراسة السرحان (٢٠١٧ م) المنهج الوصفي ومنهج تحليل النظم ومنهج صنع القرار.

بيئة البحث:

اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في بيئة البحث، حيث تمثلت بيئة البحث الحالي في المملكة العربية السعودية، بينما تمثلت بيئة دراسة الكتبي (٢٠٢٢ م) في الإمارات العربية المتحدة، ودراسة الملاجي (٢٠٢١ م) في الأردن، ودراسة باسويد في اليمن، ودراسة تاج الدين في مصر.

٣- أوجه الاستفادة:

تحقق للبحث الحالي الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء وتدعيم الإطار النظري، وفي اختيار المنهج المناسب للدراسة بما يتلائم مع طبيعة الدراسة، واختيار متغيرات الدراسة، وكيفية تفسير نتائج الدراسة، وتقديمها للتوصيات والمقترحات.

٤- أوجه التميز:

يتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة حيث يعد الأول من نوعه في المملكة العربية السعودية- على حد علم الباحث- والتي تتحدث عن العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، حيث أن معظم الدراسات السابقة ناقشت موضوعاً واحداً دون الآخر، بينما تم الجمع بينهما في البحث الحالي.

كما أنه يتميز باستخدام المنهج الوصفي المسحي، والتطبيق على عينة البحث المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس، بينما اعتمدت الدراسات السابقة على الملاحظة والتحليل الوصفي ولم تطبق على أي مجتمع أو عينة ، كما أن الدراسة الحالية تناولت متغيرين على درجة من الأهمية في الفكر الحديث، حيث ينادى المختصين بأهمية تحقيقهما في الدول، لانعكاساتهما على حياة الفرد والمجتمع وعلى الارتقاء بالدول والنهوض بها.

عاشراً: إجراءات البحث:

١- منهج البحث:

في سبيل الإجابة عن أسئلة البحث، ولتحقيق أهدافه، تم اعتماد المنهج الوصفي المسحي، لمناسبته للإجابة على أسئلة البحث، وتحقيق أهدافه.

٢- مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من (٨٠) عضو هيئة تدريس على رأس العمل بقسمي العلوم السياسية، والاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وقسم الاقتصاد بكلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية بجامعة أم القرى للعام الجامعي (١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م).

٣- عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث بأسلوب الحصر الشامل، حيث تكون العينة من (٦٥) عضو هيئة تدريس بنسبة (٨١,٣ %) من مجتمع البحث، ويبين الجدول (١) توزيع أفراد عيّنة البحث تبعًا للمتغيرات:

جدول (١) توزيع أفراد عيّنة البحث تبعًا لمتغيراتها.

المتغير	الفئات	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	٤٣	%٦٦,٢
	أنثى	٢٢	%٣٣,٨
	المجموع	٦٥	% ١٠٠
التخصص العلمي	علوم سياسية	١٥	% ٢٣,١
	اقتصاد	٥٠	% ٧٦,٩
	المجموع	٦٥	% ١٠٠
سنوات الخبرة في التعليم الجامعي	أقل من ١٠ سنوات	١٤	% ٢١,٥
	١٠ سنوات فأكثر	٥١	% ٧٨,٥
	المجموع	٦٥	% ١٠٠

٤- أداة البحث:

قام الباحث ببناء استبانة للتعرف على العلاقة بين الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، فالجزء الأول: البيانات الديموغرافية تم تخصيصه للتعرف على (الجنس، التخصص العلمي، سنوات الخبرة في التعليم الجامعي) لعينة البحث، أما الجزء الثاني يحتوي على محورين فالمحور الأول تم تخصيصه لقياس درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية، أما المحور الثاني فقد تم تخصيصه للتعرف على درجة تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، حيث قام الباحث بالرجوع إلى بعض الدراسات السابقة مثل دراسة عبد الرزاق (٢٠١٥ م)، ودراسة هادي (٢٠١٨ م)، ودراسة السرحان (٢٠١٧ م)، ودراسة بكر (٢٠٢١ م)، ودراسة الكتبي (٢٠٢٢ م)، لصياغة العبارات المتعلقة بمتغيرات البحث، حيث تكونت عبارات المحور الأول من (١٢) عبارة، والمحور الثاني من (١٠) عبارات.

٥- صدق وثبات أداة البحث:

أ- صدق أداة البحث:

تم التحقق من صدق الاستبانة بطريقين:

- **الصدق الظاهري (صدق المُحكمين):**

تم عرض أداة البحث في صورتها الأولية على المشرف العلمي، وبعد تعديل الملاحظات تم عرض الأداة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص وعددهم (٦)، وتم التعديل في ضوء آراء المحكمين ومقترحاتهم، واعتمادها بصورتها النهائية بإجمالي عدد عبارات (٢١) عبارة.

- **صدق الاتساق الداخلي:**

تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة بعد التحكيم، وذلك من خلال التطبيق على عيّنة استطلاعية قوامها (٣٠) عضو هيئة تدريس، وتمَّ حساب معامل

الارتباط بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكية للمحور الذي تنتمي إليه، والدرجة الكلية للمحور مع الدرجة الكلية للأداة، ويبين ذلك الجدول (٢) الآتي:

جدول (٢) قيم معامل ارتباط بيرسون(Pearson) بين العبارة والدرجة الكلية للمحور

المحور الأول: درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية		المحور الثاني: مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية	
رقم العبارة	••معامل الارتباط	رقم العبارة	••معامل الارتباط
١	**٠,٧٢٠	١٢	**٠,٥٨٩
٢	**٠,٦٣٦	١٣	**٠,٦١٨
٣	**٠,٦٤٨	١٤	**٠,٥١١
٤	**٠,٦٢٠	١٥	**٠,٦٣١
٥	**٠,٥٨٢	١٦	**٠,٧١٣
٦	**٠,٥٧١	١٧	**٠,٧٣٢
٧	**٠,٤٩٨	١٨	**٠,٥٧٨
٨	**٠,٦٢٥	١٩	**٠,٦٤٤
٩	**٠,٧١٦	٢٠	**٠,٥٨٥
١٠	**٠,٥٦١	٢١	**٠,٦١١
١١	**٠,٧٧٣		
***٠,٨٧٥		**٠,٨٧٢	

**** دالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠١) (ن=٣٠)**

يتبين من الجدول رقم (٢) أن جميع قيم معاملات الارتباط موجبة وتراوحت بين (٠,٤٩٨) و(٠,٧٧٣) وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١)، وقد تراوحت معاملات الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية لمحور الاستقرار السياسي بين (٠,٤٩٨**- ٠,٧٧٣**)، وتراوحت لمحور التنمية الاقتصادية بين (٠,٥١١**- ٠,٧٣٢**)، وجميعها دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠١)، ويعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق البحث الحالي.

ب-ثبات أداة البحث:

تأكدت الباحثة من ثبات أداة البحث عن طريق استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) للتأكد من ثبات أداة البحث وقد تم تطبيق أداة البحث على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) عضو هيئة تدريس، وبعد أسبوعان تم تطبيق أداة البحث مرة أخرى على العينة نفسها، وتم استخراج معامل الثبات بين التطبيقين، ويوضح الجدول (٣) قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة:

جدول (٣) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة البحث

رقم	المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
١	**المحور الأول: درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية**	١١	**٠,٨٣٩
٢	**المحور الثاني: مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية**	١٠	**٠,٨٥٤
	معامل الثبات الكلي للأداة	٢١	**٠,٩٣٢

**** دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (٠,٠١).**

يتضح من الجدول (٣) أن قيم معاملات الثبات لأداة البحث دالة إحصائيًّا ومقبولة لأغراض البحث الحالي، حيث تجاوزت قيم معامل ألفا للثبات حد (٠,٧٠) وهي القيمة الدالة على قوة معامل ألفا، حيث بلغ معامل الثبات للأداة ككل بطريقة ألفا كرونباخ (٠,٩٣٢)،كما تراوحت معاملات ألفا كرونباخ للمحورين ما بين (٠,٨٣٩- ٠,٨٥٤)، وهذا يدل على ثبات الاستبانة وصلاحيتها للتطبيق، وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

٦- الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد مجتمع وعينة البحث.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس استجابات أفراد عينة البحث على محوري الأداة، والإجابة عن السؤال الأول والثالث.
- اختبار (ت) (T- test) للمقارنةِ بين متوسطي مجموعتينِ مستقلتينِ للتعرف على ما إذا كان الفرق بين المتوسطين دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ما ، وذلك من خلال المقارنة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدِّراسة حسب الجنس، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة في التعليم الجامعي، والإجابة عن السؤال الثاني والرابع.
- معامل الارتباط بيرسون لحساب صدق الاتساق الداخلي ومعامل الثبات، وكذلك لمعرفة العلاقة الارتباطية بين درجة توافر الاستقرار السياسي، ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية، والإجابة عن السؤال الخامس.
- معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات التجانس الداخلي للتأكد من الخصائص السيكومترية للاستبانة بالتطبيق على العينة الاستطلاعية.

وللحكم على درجة توافر الاستقرار السياسي، ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد تمَّ اعتماد قيم المتوسطات الحسابية التالية لاستجابات أفراد عيّنة الدِّراسة على محوري الاستبانة، وذلك حسب الطريقة الآتية:

مدى الاستجابة= أعلى درجة – أقل درجة/ عدد فئات الاستجابة

مدى الاستجابة = ٥- ١/ ٥ = ٤/ ٥ = ٠,٨. ويبين ذلك الجدول (٤) التالي:

جدول (٤) معيار الحكم على درجات الاستجابة

المتوسط الحسابي	درجة الاستجابة
٤,٢٠ ـ ٥	مرتفعة جدًا
٣,٤٠– أقل من ٤,٢٠	مرتفعة
٢,٦٠ – أقل من ٣,٤٠	متوسطة
١,٨٠ – أقل من ٢,٦٠	منخفضة
١ – أقل من ١,٨٠	منخفضة جدًا

الحادي عشر: نتائج البحث ومناقشتها وتفسيرها:

١- عرض نتائج السؤال الفرعي الأول: والذي ينص على: ما درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للإجابة عن هذا السؤال، فقدْ تمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية، وقد تم ترتيبها تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية، ويبين ذلك الجدول (٥) التالي:

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية مرتبة تنازليًّا حسب متوسطاتها الحسابية

رقم العبارة	الترتيب	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
١٠	١	تتوفر مؤسسات مستقلة لمحاربة الفساد.	٤,٠٢	٠,٦٨	مرتفعة
٤	٢	ينخفض مستوى الفساد الإداري.	٣,٧٦	٠,٧٢	مرتفعة
٨	٣	تتوفر القوة لدى النظام السياسي في الدفاع عن الوطن وسيادته ومصالحه.	٣,٦٠	٠,٧٦	مرتفعة
٥	٤	تحوز السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية.	٣,٥٥	٠,٥٩	مرتفعة
٧	٥	تحترم الحكومة القوانين والقواعد الدستورية وتلتزم بها.	٣,٣٨	٠,٦٠	متوسطة
٢	٦	تتغير مناصب القيادات السياسية تغيراً محدوداً.	٣,٢٢	٠,٥٧	متوسطة
٣	٧	تتوفر سلطة قضائية مستقلة.	٣,٠١	٠,٧١	متوسطة
٩	٨	يستجيب النظام السياسي للتحديات الداخلية والخارجية.	٢,٩٦	٠,٧٥	متوسطة
١١	٩	يتوفر تأييد مجتمعي للحكومة عند اتخاذها قرارات سياسية صعبة.	٢,٨٠	٠,٦٦	متوسطة
١	١٠	تُطبَّق سيادة القانون على الحكام والمحكومين.	٢,٧٧	٠,٥٣	متوسطة
٦	١١	يتوفر رضا شعبي على أداء الحكومة.	٢,٦٥	٠,٦٤	متوسطة
المتوسط الحسابي العام للمحور			**٣,٢٥**	**٠,٦٩**	**متوسطة**

يتبين من الجدول (٥) أن درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٢٥)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٦٩)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (٢,٦٥-٤,٠٢)، وتراوحت درجات فقرات المحور بين (متوسطة، ومرتفعة)، كما تشير النتائج إلى أن قيم الانحرافات المعيارية للفقرات تراوحت بين (٠,٥٣-٠,٧٦) وهي قيم منخفضة مما يدل على تجانس استجابات أفراد عيّنة البحث حول المحور.

تختلف نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الكتبي (٢٠٢٢) التي أشارت إلى أن مستوى الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة جاء عالياً، ودراسة الملاجي (٢٠٢١) التي أشارت إلى تدني مستوى الاستقرار السياسي في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط، ودراسة باسويد (٢٠٢١) التي أشارت إلى تدني مستوى الاستقرار السياسي في اليمن، ودراسة السرحان (٢٠١٧) التي أشارت إلى ضعف مستوى الاستقرار السياسي والأمني في المملكة العربية السعودية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه- ربما- يرجع إلى وجود تحديات داخلية وخارجية من بينها وجود خلافات داخل الأسرة الحاكمة، وعاصفة الحزم التي مازالت مستمرة في محاربة ميليشيا الحوثي في اليمن منذ أكثر من ٦ سنوات، وسوء العلاقات مع الإدارة الأمريكية الحالية، والأزمة السورية والعراقية، والأزمة اللبنانية، والحرب الروسية الأوكرانية والملف النووي الإيراني واحتمالية إبرام اتفاق بين الأمريكان والدول الأوروبية مع إيران، كل ذلك من شأنه أن يؤثر على الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية ويضع النظام السعودي أمام تحديات يتطلب مواجهتها.

وقد جاءت في المرتبة الأول عبارة (تتوفر مؤسسات مستقلة لمحاربة الفساد)، ويعزو الباحث ذلك إلى أنه -ربما- يعود إلى ما يتم الإعلان عنه بصفة دورية عن قيام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) بإنفاذ قوانين مكافحة الفساد، والقبض على الفاسدين من أعلى المستويات إلى أدناها، ومحاربة الفساد بكل أنواعه، مما يطمئن المواطن إلى ما تتخذه الدولة من إجراءات لمحاربة الفاسدين، وذلك لأن الفساد يمثل العنصر الفاعل في تدمير الدول.

وقد جاءت في المرتبة الأخيرة عبارة (يتوفر رضا شعبي على أداء الحكومة)، ويعزو الباحث ذلك إلى أنه -ربما- يرجع إلى ارتفاع الأسعار في الكثير من السلع الغذائية، وارتفاع أسعار الإيجارات السكنية، وكذلك أسعار الكهرباء والمياه والمحروقات، لأن ذلك يؤثر بصفة مباشرة على المواطن.

٢- عرض نتائج السؤال الفرعي الثاني والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لدرجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص العلمي، سنوات الخبرة في التعليم الجامعي)؟

للإجابة عن هذا السؤال، وللكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات استجابات المعلمات لدرجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية تبعًا لمتغيرات (الجنس، التخصص العلمي، سنوات الخبرة في التعليم الجامعي)، فقد تمّ استخدام اختبار (ت) (T- test)، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك على النحو الآتي:

أ- الفروق المتعلقة بمتغير الجنس:

تمّ استخدام اختبار (ت) (T- test)، للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية، كما تمّ حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، كما في الجدول (٦) الآتي:

جدول (٦) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في درجة توافر الاستقرار السياسي تعزى لمتغير الجنس

فئات المتغير	ذكر (ن=٤٣)		أنثى (ن=٢٢)		اختبار (ت)	
الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المحور الكلي	٣,٥٩	٠,٥٥	٣,٤٦	٠,٦٢	٠,٤٩٧	٠,٩٣٤ غير دالة

يوضح الجدول (٦) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين أفراد عيّنة الدراسة حول درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية تعزى إلى الجنس.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه –ربما- يعود إلى تشابه طبيعة الأعمال والمتطلبات الوظيفية بين الإناث والذكور، ووحدة القوانين والإجراءات المنظمة للعمل، ووحدة الخصائص البيئية بينهما حيث يعملون في نفس البيئة ويتعايشون معها.

ب- الفروق المتعلقة بمتغير التخصص العلمي:

تمّ استخدام اختبار (ت) (T- test)، للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية، كما تمّ حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، كما في الجدول (٧) الآتي:

جدول (٧) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في درجة توافر الاستقرار السياسي تعزى لمتغير التخصص العلمي

فئات المتغير	علوم سياسية (ن=١٥)		اقتصاد (ن=٥٠)		اختبار (ت)	
التخصص العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المحور الكلي	٣,٩٧	٠,٦٠	٤,١٩	٠,٥٧	٠,٣١٨	٠,٨٧٨ غير دالة

يوضح الجدول (٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥≥ α) بين أفراد عيّنة الدراسة حول درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية تعزى إلى التخصص العلمي.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه –ربما- إلى تشابه ووحدة البيئة، وإلى إدراك ما يحدث من عوامل للاستقرار السياسي حيث يمكنهم من ملاحظة هذه العوامل.

ج- الفروق المتعلقة بمتغير سنوات الخبرة في التعليم الجامعي:

تمّ استخدام اختبار (ت) (T- test)، للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية، كما تمّ حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، كما في الجدول (٨) الآتي:

جدول (٨) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في درجة توافر الاستقرار السياسي تعزى لمتغير سنوات الخبرة في التعليم الجامعي

فئات المتغير	أقل من ١٠ سنوات (ن=١٤)		١٠ سنوات فأكثر (ن=٥١)		اختبار (ت)	
الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المحور الكلي	٣,٨٩	٠,٧٢	٤,١١	٠,٥٦	٠,٢٢١	٠,٧٩٤ غير دالة

يوضح الجدول (٨) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥ ≥ α) بين أفراد عيّنة الدراسة حول درجة توافر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية تعزى إلى سنوات الخبرة في التعليم الجامعي.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه –ربما- يعود إلى وضوح مؤشرات الاستقرار السياسي على أعضاء هيئة التدريس سواء أصحاب الخبرة الأعلى أم الأقل لأنه من السهل معرفة تلك المؤشرات والتي قد تؤثر على عملهم وعلى حياتهم الوظيفية.

٣- عرض نتائج السؤال الفرعي الثالث والذي ينص على: ما مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للإجابة عن هذا السؤال، فقدْ تمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وقد تم ترتيبها تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية، ويبين ذلك الجدول (٩) التالي:

جدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية مرتبة تنازليًّا حسب متوسطاتها الحسابية

رقم العبارة	الترتيب	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التحقيق
٢	١	يزداد معدل الدخل القومي باستمرار.	٣,٩٦	٠,٥٠	عالياً
٦	٢	تنمو معدلات الاستثمار الأجنبي.	٣,٩٢	٠,٦٧	عالياً
٣	٣	تستقر قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية.	٣,٨٣	٠,٥٩	عالياً
١٠	٤	يُساهم القطاع الخاص في دعم الناتج المحلي الإجمالي.	٣,٧٩	٠,٧٠	عالياً
٩	٥	تتوفر بنية تحتية عالية الجودة.	٣,٧١	٠,٦٤	عالياً
٧	٦	تزداد القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.	٣,٦٨	٠,٧٣	عالياً
٨	٧	تناسُب مستوى الأسعار لمستوى دخل المواطن.	٣,٦٥	٠,٦٢	عالياً
٤	٨	تنخفض نسبة البطالة بين المواطنين.	٣,٥٠	٠,٦١	عالياً
٥	٩	يتحسن مستوى معيشة الأفراد.	٣,٣٧	٠,٧٨	متوسطاً
١	١٠	توزع الثروة بالعدل بين أفراد المجتمع.	٣,٣١	٠,٥٥	متوسطاً
المتوسط الحسابي العام للمحور			**٣,٦٧**	**٠,٧٥**	**عالياً**

يتبين من الجدول(٩) أن مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاء عالياً، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٧)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٥)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣,٩٦-٣,٣١)، وتراوح مستوى فقرات المحور بين (متوسطاً، وعالياً)، كما تشير النتائج إلى أن قيم الانحرافات المعيارية للفقرات تراوحت بين (٠,٥٠-٠,٧٨) وهي قيم منخفضة مما يدل على تجانس استجابات أفراد عيّنة البحث حول المحور.

تتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الكتبي (٢٠٢٢) التي أشارت إلى أن مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة جاء عالياً.

بينما تختلف نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة عبد الخالق (٢٠٢٢) التي أشارت إلى ضعف مستوى التنمية الاقتصادية في معظم الدول العربية، ودراسة باسويد (٢٠٢١) التي أشارت إلى تدني مستوى التنمية الاقتصادية في اليمن.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه- ربما- يرجع إلى وجود صندوق الاستثمارات العامة السعودي الذي يسعى إلى تنوع استثماراته سواء في الداخل السعودي أم في الخارج، إذ يمثل أحد المحركات الأساسية لنمو الاقتصاد السعودي، وعامل محوري في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية، ومن بين طموحاته أنه قد أعلن في العام ٢٠٢٣ إلى استثمار ٣,٣ تريليون دولار في تركيا وحدها، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط نظراً للحرب الروسية الأوكرانية، مما ستنعكس هذه الزيادات على الداخل السعودي وعلى التنمية الاقتصادية.

وقد جاءت في المرتبة الأول عبارة (يزداد معدل الدخل القومي باستمرار)، ويعزو الباحث ذلك إلى أنه -ربما- يعود إلى مشاركة القطاع الخاص في الدخل القومي، وإلى زيادة الاستثمار ورأس المال الأجنبي، وافتتاح العديد من المشروعات التي تزيد من الدخل، والاهتمام بالحج والعمرة وفتح باب الزيارات والتأشيرات المتعددة، والاهتمام بالسياحة والآثار السعودية، وتنوع مصادر الدخل القومي، وعدم الاعتماد على النفط والغاز فقط.

وقد جاءت في المرتبة الأخيرة عبارة (توزع الثروة بالعدل بين أفراد المجتمع)، ويعزو الباحث ذلك إلى أنه -ربما- يعود إلى تفاوت الدخول بين الوظائف، إذ هناك تفاوت كبير على حسب المهن الوظيفية، إذ يختلف راتب الطبيب عن راتب المهندس عن راتب العامل عن راتب المعلم فهناك تفاوت يؤثر على معيشة المواطن.

٤- عرض نتائج السؤال الفرعي الرابع والذي ينص على هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لمستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص العلمي، سنوات الخبرة في التعليم الجامعي)؟

للإجابة عن هذا السؤال، وللكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات استجابات المعلمات لدرجة توافر مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية تبعًا لمتغيرات (الجنس، التخصص العلمي، سنوات الخبرة في التعليم الجامعي)، فقد تمّ استخدام اختبار (ت) (T- test)، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك على النحو الآتي:

أ- الفروق المتعلقة بمتغير الجنس:

تمّ استخدام اختبار (ت) (T- test)، للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، كما تمّ حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، كما في الجدول (١٠) الآتي:

جدول (١٠) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير الجنس

فئات المتغير	ذكر (ن=٤٣)		أنثى (ن=٢٢)		اختبار (ت)	
الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المحور الكلي	٤,٤٢	٠,٤٩	٤,٣١	٠,٦٨	٠,٣٦٥	٠,٨٢٥ غير دالة

يوضح الجدول (١٠) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين أفراد عيّنة الدراسة حول مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية تعزى إلى الجنس.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه –ربما- يعود إلى تعايش الجنسين في نفس الظروف والعوامل البيئية، ويطبق عليهم نفس القوانين والإجراءات، وما يتم من اتخاذه من إجراءات تخص التنمية الاقتصادية ينعكس آثارها على الجميع.

ب- الفروق المتعلقة بمتغير التخصص العلمي:

تمّ استخدام اختبار (ت) (T- test)، للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، كما تمّ حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، كما في الجدول (١١) الآتي:

جدول (١١) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير التخصص العلمي

فئات المتغير	علوم سياسية (ن=١٥)		اقتصاد (ن=٥٠)		اختبار (ت)	
التخصص العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المحور الكلي	٤,١٨	٠,٦٦	٤,٣٩	٠,٥١	٠,٢٧٥	٠,٩٤٣ غير دالة

يوضح الجدول (١١) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين أفراد عيّنة الدراسة حول مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية تعزى إلى متغير التخصص العلمي.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه –ربما- إلى وحدة البيئة، ووحدة ظروف التعايش، ووحدة القرارات الاقتصادية التي تُطبق على الجميع.

ج- الفروق المتعلقة بمتغير سنوات الخبرة في التعليم الجامعي:

تمّ استخدام اختبار (ت) (T- test)، للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، كما تمّ حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، كما في الجدول (١٢) الآتي:

جدول (١٢) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير سنوات الخبرة في التعليم الجامعي

فئات المتغير	أقل من ١٠ سنوات (ن=١٤)		١٠ سنوات فأكثر (ن=٥١)		اختبار (ت)	
الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المحور الكلي	٤,٢١	٠,٦٢	٤,٣٠	٠,٦٧	٠,٣٩٢	٠,٩٢٨ غير دالة

يوضح الجدول (١٢) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين أفراد عيّنة الدراسة حول مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية تعزى إلى متغير سنوات الخبرة في التعليم الجامعي.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه –ربما- يعود إلى وضوح مؤشرات التنمية الاقتصادية على أعضاء هيئة التدريس سواء أصحاب الخبرة الأعلى أم الأقل، لأنها تنعكس عليهم.

٥- عرض نتائج السؤال الفرعي الخامس والذي ينص على: هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين درجة توافر الاستقرار السياسي ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؟

للإجابة عن هذا السؤال تمَّ حساب معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين درجة توافر الاستقرار السياسي، ومستوى التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، كما في الجدول (١٣) الآتي:

جدول (١٣) العلاقة الارتباطية بين درجة توافر الاستقرار السياسي ومستوى التنمية الاقتصادية

الدرجة/ المستوى	مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية		
	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة	قوة العلاقة
درجة توافر الاستقرار السياسي	**0.898	0.000	قويةٌ

** دال عند مستوى (٠,٠١)

يتضح من الجدول (١٣) وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية دالة إحصائية عن مستوى دلالة (٠,٠١) بين درجة توافر الاستقرار السياسي ومستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وأن معامل ارتباط بيرسون لدرجة توافر الاستقرار السياسي ومستوى التنمية الاقتصادية بلغت قيمته (0.898) وهو دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، فإذا ارتفعت درجة توافر الاستقرار السياسي، ارتفع مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية والعكس صحيح.

تتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة باسويد (٢٠٢١) التي أشارت إلى تدني مستوى التنمية الاقتصادية تسبب تدني في مستوى الاستقرار السياسي في اليمن، ودراسة تاج الدين (٢٠٢٠) التي أشارت إلى أنه كلما ارتفع مستوى الاستقرار السياسي كلما ارتفع مستوى وقدرات المجال الاقتصادي، ودراسة عبد الرزاق (٢٠٢٠) التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه –ربما- يعود إلى أنه عندما يتوفر الاستقرار السياسي يتوفر الأمن، ويأتي الاستثمار ليشمل جميع القطاعات الحيوية في البلاد،

وتُنفذ المشاريع الضخمة التي تمد الاقتصاد بأرباح تفيد الدولة والمواطنين، وعندما لا يكون هناك استقرار سياسي فتكثر الصراعات الداخلية والخارجية، وتتعطل المشاريع الاقتصادية، وتهرب رؤوس الأموال، وتُغلق المصانع والمحلات التجارية ويعم الفقر والقلق والخوف جميع أفراد المجتمع، وخاصة الطبقة الفقيرة والوسطى.

الثاني عشر: التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصَّل إليها البحث، فإن الباحث يوصي بالآتي:

١- الاهتمام بالاستقرار السياسي عن طريق:

- أن تُحسِّن الحكومة من أدائها حتى يتوفر رضا شعبي على أدائها.
- أن تطبق سيادة القانون على الحكام والمحكومين.
- تحفيز المجتمع على تأييده للحكومة عند اتخاذها قرارات سياسية صعبة.
- أن يستجيب النظام السياسي للتحديات الداخلية والخارجية.
- أن تحرص الدولة على استقلالية القضاء.

٢- تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق:

- أن يتم توزيع الثروة بالعدل بين أفراد المجتمع.
- أن تحرص الحكومة على تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- أن تحفز الدولة المنتجات الوطنية لزيادة قدرتها التنافسية.
- أن تهتم الدولة بتوفير بنية تحتية عالية الجودة.
- تهيئة بيئة العمل للقطاع الخاص حتى يساهم في دعم الناتج المحلي الإجمالي.

الثالث عشر: المقترحات:

- إجراء دراسة تتعلق ببحث العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الثقافية في المملكة العربية السعودية.
- إجراء دراسة تتعلق ببحث العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في المملكة العربية السعودية.
- إجراء دراسة تتعلق ببحث أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

المراجع:

إبراهيم، حسنين توفيق (١٩٩٢). **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أبو درنة، مصطفى (٢٠٢٠). الاستقرار السياسي وأثره على الإدارة المحلية" دراسة نظرية"، **المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي**، ١(٢)، ٢٨٤-٣١٨.

إسماعيل، إسراء أحمد (٢٠٠٧). **تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر (١٩٩١-٢٠٠٧)**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

باسويد، سالم (٢٠٢١). أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٧، **مجلة جامعة تنمية الرافدين**، ٤٠(١٣٠)، ١٧٧-١٠١.

بركات، قائد (١٩٩٨). **مأزق التنمية ونظره خاصة إلى اليمن والتنمية العربية**. دمشق: دار الفكر للنشر والتوزيع.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (د.ت). **أوراق عمل التنمية الاقتصادية: الارتقاء بالتنمية الاقتصادية المحلية من خلال التخطيط الاستراتيجي**. كندا.

بن سانية، عبد الرحمن (٢٠١٣). أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي- الاقتصاد المصري نموذجاً-، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، (١٨)، ١٤٠-١٤٨.

البنك الدولي (٢٠٠٤). **التنمية الاقتصادية المحلية: دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها**. واشنطن.

بوعافية، محمد الصالح (٢٠١٦). الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، (١٥)، ٣٠٨-٣٢٨.

بوقرة، إسماعيل (٢٠١٧). الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، ١(٨)، ٣٥٦-٣٧٣.

تاج الدين، ميادة (٢٠٢٠). أثر بعض مؤشرات الاستقرار السياسي في استقرار القطاع المصرفي لعينة من الدول العربية، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، ١٢(٢٩)، ١٣٨-١٥٥.

التل، رعد (٢٠٢١). **الاستقرار السياسي كمحدد للنمو الاقتصادي**، جريدة الغد.

الجابري، محمد (٢٠٠٨). **فكر ابن خلدون، العصبية والدولة**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.

الجيوسي، وليد (٢٠٠٩). **أسس التنمية الاقتصادية**. عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.

رضوان، أحمد الرجوب سلامة رضوان (٢٠٠٥). **الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

زيوش، سمية (٢٠١٥). **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية" دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٤"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البويرة، الجزائر.

السرحان، برجس حباس (٢٠١٧). **أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية**، رسالة دكتوراه، عمان الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن.

سليمان، رائد نايف (٢٠٠٩). **الاستقرار السياسي ومؤشراته**، منتدى الحوار المتمدن.

الشاهر، شاهر (٢٠١٦). **الاستقرار السياسي: معايير ومؤشراته**، مجلة المختبر القانوني، ١(١)، ١-١٠.

عبد الخالق، عبير (٢٠٢٢). **تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**. القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

عبد الرزاق، مصطفى (٢٠٢٠). أثر الاستقرار السياسي وغياب العنف في تحقيق التنمية الاقتصادية، **مجلة إشراقات تنموية**، ٥(٢٣)، ١٩٧-٢٢٥.

عجمية، محمد عبد العزيز وناصف، إيمان عطية ونجا، علي عبد الوهاب (٢٠٠٨). **التنمية الاقتصادية" المفاهيم والخصائص- والنظريات الاستراتيجيات- المشكلات"**. البحيرة: مطبعة البحيرة.

علي، سلوى محمد إسماعيل (١٩٩٩). **العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

الكتبي، سعيد عبيد علي (٢٠٢٢). أثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٩-٢٠٢١م، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، (٦٨)، ١٦٣-١٩٢.

محمود، حنان (٢٠١٨). **أثر تنمية الموارد البشرية على التنمية الاقتصادية في السودان ٢٠٠٧-٢٠١٧**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

المصري، أحمد (٢٠١٧). **ولي ولي العهد السعودي المنصب الشاغر**، وكالة الأناضول للأنباء. تركيا.

الملاجي، خالد حسن فليح (٢٠٢١). **أثر المتغيرات الإقليمية على الاستقرار السياسي في الأردن ٢٠١١-٢٠١٩**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن.

مهيدات، عبد الرحمن موسى النهار (٢٠٠٧). **أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية " دراسة حالة: الأردن والسعودية ومصر، وتونس"**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

نايف، رائد (٢٠٠٩). **الاستقرار السياسي ومؤشراته**، الحوار المتمدن. القاهرة.

هادي، سهيلة (٢٠١٨). الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، **مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ١٠(٣)، ١٢٤-١٤٤.

والي، خميس (٢٠٠٣). **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Hussain,Z.(2014).Can political Stability Hurt Economic Growth?, from : http://www.blogs.wordbank.org/endpovertyin south asia/can-political -stability-hurt-economic-growth.

Roland, I.(2002). Trends in political Action : The Developmental Trend and the post –Honeymoon Decline. International Journal Copparative Sociologe, (43),3-5.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية:

صلاح الدين، محمود (٢٠٢٢). الاستثمار الأجنبي المباشر بالسعودية يقفز إلى ١٩,٣ مليار دولار في ٢٠٢١، استرجع من:

في: ٢٠٢٢/١٢/١١.https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2022/03/29

العربية نت أ (٢٠٢٢). إقرار ميزانية السعودية بأول فائض مالي منذ ٢٠١٣ بلغ ١٠٢ مليار ريال، استرجع من:

(زيادة الفائض التجاري)https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/12/07

العربية نت ب (٢٠٢٢). كيف سجلت السعودية أدنى معدلات التضخم عالمياً في ٢٠٢٢؟، استرجع من:

في:٢٠٢٢/١١/١٥.https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/10/13

قناة سكاي نيوز عربية (٢٠٢٢). الاقتصاد السعودي يحقق نموا فصليا هو الأعلى منذ ٢٠١١، استرجع من:

في ٢٠٢٢/١٠/١٥ https://www.skynewsarabia.com/business
موقع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠(٢٠١٦). رؤية ٢٠٣٠، استرجع من : https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/vision٢٠٣٠.aspx، في ٢٠٢٢/١٢/٨.
منتـدى إيمفـوكس (٢٠٢٢). تحقيـق مؤشـرات التنميـة الاقتصـادية الكاملـة للدولـة، استرجع من: https://mena.immfx.com/articles، في ٢٠٢٢ /٩/١١